الى مزيد الارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هي قيد له مظنة
الانكار فتستعمل الواو لافادة تاكيد الربط لو فيها الدلك عند صحة وجودها
جميع الجمل فيشكل الاصح بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب
فيها الضمير لان الصواب ح اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بان يقال
ان احتيج الى تاكد الربط جئ بالواو مطلقا والا فلا مطلقا وهم لا يقولون ذلك
وايضا قد يحتاج المصنف ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وجوبها
لفرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بان المراد لا يعدل عند الاقتصار
على الضمير الى الواو وحدها او مع الضمير الا لحاجة الى مزيد الربط وان
كان معنى الحاجة المذكورة ان بعض الجمل يتاكد الربط فيها دون بعض
لذاتها فمعلوم ان التي فيها الضمير ادنى من التي لا ضمير فيها فتتعين
لهذه الحاجة ح يكون صواب العبارة ان يقال ان وجد الضمير فذاك
والا عدل الى الواو ويرد عليه ان يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير
فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو على هذا
وايضا يبطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تامل في
هذا المقام اه ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التي
لا ضمير فيها ان تكون محلا لهذه الحاجة تامل وقد خلا ع ق على قول المص فالجملة
الخ بقوله ثم اشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما
وقد تقدم ان ذلك يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال
فالجملة الخ اه وسياتي عند قوله الكم لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك اهم
عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بالنسبة لا مطلقا
والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي اسم نحو ذلك
وقد بين ما نصه قوله ما لم تمس حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم
انها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم
انها ابدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك فيهما مشكل اه
وفي اسم ايضا ذلك في الحال المفردة ظاهره ان الحال المفردة مربوطة
بالضمير وقيل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير
فيها اذ كالعلم الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق والخبر والنعت
اي وان كانا جملتين فالجملة ان خلت الخ اي لفظا وتقديرا ع ق
وجب فيها الواو اي لفظا او تقديرا كما في قول الشاعر يصف غائصا
لطلب

٦٠

لطلب اللولو انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله قال
نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري فالواو مقدرة
اي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث
لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرت الواو وهلا على الخصوص مع انه
يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير
الماء غامره فيه اهـ ولا يخفى ان كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا
عليه لان الجملة في البيت اسمية وسيجيء عن عبد القاهر انه لا يجوز تجردها
عن الواو الا بضرب من التاويل بل هو مقتضى مذهبه وهل يصح ان يورد
نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبر قفيز بدرهم
اي قفيز منه بدرهم افاده يس ان اي جملة الى عبارة المطول انتهى
جملة يجوز ان تقع حالا بالواو ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب
ايضا قوله ان اي في بعض النسخ حذف ان وهي اوضح والمعنى جواب هذا
الاستفهام تدبر وكل جملة تماثيل وجوب الواو في الحالية عن الضمير
اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو
فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح ان تقع حالا ومنها ما لا يصح
اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ ع ق ثم قال وكان يكفيه عن هذا
التطويل والتعقيد اي بقوله وكل الخ ان يقول وورود الجملة حالا
بالواو وحده جائز الا في كذا وكذا ع ق بان يكون فاعلا كقولك جاء زيد
فزيد اسم يصح ان يجئ منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن ضميره
كقولك عمرو يتكلم جاز ان تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم
وهو زيد اي جاء حال كون عمرو يتكلم او مفعولا ولو بواسطة
حرف الجر وكتب ايضا قوله او مفعولا حقيقة نحو رايت زيدا او تقديرا
نحو هذا زيد اذ هو في تقدير اعني زيدا بالاشارة فزيد اسم يصح
ان يجئ منه الحال اه ع ق ومنه هذا بعلي شيخا لا نكرة محضة
الخ خرج بقوله نحو ان ينتصب الخ وكتب ايضا قوله لا نكرة محضة
ذهب ابن مالك تبعا لسيبويه الى ان صاحب الحال يقع نكرة بلا مسوغ
كقوله عليه مائة بيضا وليس بيضا تمييزا لان تمييز المائة لا يكون جمعا
وكتب ايضا قوله لا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ لا
يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاء راكبا رجل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)